



## الاقتصاد الأوروبي مقبل على عدة سنوات من بطء النمو

منذ ثلاثينيات القرن الماضي، جاز أزمة الديون في منطقة اليورو التي بدأت في اليونان. وحصلت اليونان إثر ذلك على حزمة إنقاذ تصل قيمتها إلى 110 مليارات يورو (145 مليار دولار) من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وقال يونكر إنه "متفائل" بأن اليونان سيحصل على "الدفعة التالية" للقروض المقررة في سبتمبر/أيلول، وأضاف أنه "سعيد جدا" بالتدابير التي اتخذتها اليونان لمواجهة الأزمة. وعانت اليونان من عجز كبير في الموازنة بلغ 13.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2009 وديون ضخمة وصلت إلى 300 مليار يورو (396 مليار دولار) أي نحو 120 % من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت تقارير صدرت في وقت سابق بأن الاقتصاد الأوروبي مقبل على عدة سنوات من ضعف النمو الذي يهدد بارتفاع معدل التضخم ووضف قوة الإنفاق للمستهلكين.

فرنسا / مباحثات: أكد رئيس مجموعة اليورو جون كلود يونكر أن الاقتصاد الأوروبي بصد العود إلى وضعه الطبيعي، رغم "مخاطر كثيرة" تلقى بظلالها على الانتعاش الاقتصادي. وقال يونكر "أعتقد أن الأمور تعود إلى طبيعتها. ونحن نشهد بعض الانتعاش في الاقتصاد الأوروبي، بما في ذلك منطقة اليورو. مشيراً إلى أن اختبارات تحمل الضغوط للبنوك الأوروبية كانت قاطعة في نتائجها ومقنعة. وأضاف أن هناك العديد من المخاطر التي تحيط بهذا الانتعاش، مشيراً إلى أن نظاماً مصرفياً "أكثر قوة" سينبثق في أوروبا بعد صدور نتائج الاختبارات التي أجريت على 91 مصرفاً في جميع أنحاء القارة. وفشلت سبعة من البنوك الأوروبية في الاختبارات الأخيرة، لكن البيانات الاقتصادية تحسنت، كما هدأت الأسواق بعد أسوأ ركود

### قلق ياباني من صعود الين

## الدولار اقتراب من أدنى مستوى له أمام الين منذ (15) عاماً

### الصادرات اليابانية ساهمت في إخراج البلاد من تداعيات الأزمة المالية العالمية



أساس سنوي في الربع الأول، وهو أسرع معدل نمو بين بلدان مجموعة السبع بعد كندا. ويرجع صعود الين وتراجع الفائدة على السندات الحكومية لأجل عشر سنوات إلى عوامل بعضها خارج سيطرة الحكومة اليابانية، من بينها المخاوف من أن يؤثر تباطؤ النمو الأمريكي على اقتصاد اليابان. وتميل أغلب الآراء داخل وزارة المالية اليابانية إلى استبعاد موافقة المسؤولين الأميركيين على القيام بتدخل لأن الدولار يتحرك وفقاً للعوامل الأساسية للاقتصاد الأمريكي. وتراجعت الفائدة على السندات الحكومية لأجل عشر سنوات إلى 0.99 %، وهو أدنى مستوى لها منذ أغسطس/آب 2003، ويمثل تراجعاً قدره 41 نقطة أساس عن ذروتها في مطلع أبريل. وحقق الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 5 % على أساس سنوي في الربع الأول، وهو أسرع معدل نمو بين بلدان مجموعة السبع بعد كندا، لكن من المتوقع أن يتباطأ النمو في بقية السنة مع تراجع الصادرات وانتهاء أجل الدعم الحكومي.

أخرجت البلاد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وتزايد الضغوط الانكماشية بعد تراجع أسعار المستهلكين في 16 شهراً على التوالي. وأكد كبير الاقتصاديين في معهد ميزوهو للأبحاث ياسو ياماموتو أن ارتفاع الين يشكل خطراً على المصدرين في المستقبل، مشيراً إلى أنه مع الضعف النسبي للإنتاج فإن الانتعاش العام ربما يضيف مع نهاية العام. وتزايدت التكهانات بشأن ما إذا كان بنك اليابان المركزي قد يسر السياسة النقدية عندما يجتمع مجلسه التنفيذي في العاشر من أغسطس/آب الجاري للحد من الارتفاع في سعر صرف الين، إذا ارتفع الين أكثر من ذلك. وقالت كبيرة محلي العملات لدى بنك جي بي مورغان تشيس في طوكيو جونيا تاناسي إن الحكومة تواجه صعوبة كبيرة في بث الاستقرار في السياسة الداخلية، ما يجعلها غير قادرة على الضغط على البنك المركزي الياباني لوقف صعود الين على الأقل في الوقت الراهن. حقق الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 5% على

اليابان / 14 أكتوبر / رويترز: تزايدت الضغوط على الحكومة اليابانية للحد من تداعيات الانتعاش الاقتصادي بعد أن اقترب الين من أعلى مستوى له أمام الدولار في 15 عاماً، وهو ما رفع أسعار الفائدة على السندات الحكومية اليابانية القياسية إلى حدود 1 %. وقال وزير المالية يوشيهيكو نودا "أعتقد أن الحركة الأساسية للين أحادية الاتجاه في الأغلب، وهذه الحركة المفرطة والعشوائية للعملة ستؤثر سلباً على الاستقرار في الاقتصاد والأسواق المالية، ولذلك فهي غير مرغوبة". وفي التعاملات الصباحية ببورصة طوكيو، سجلت العملة الأميركية 85.61 ين، وهو أدنى مستوى لها منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. أما الصادرات اليابانية ساهمت في إخراج البلاد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وأدّى هبط الدولار تحت مستوى 84.82 ين المسجل في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أيضاً فإنه سيهوي إلى أدنى مستوى له منذ 1995. ويخشى الساسة اليابانيون من أن تؤثر قوة الين على الصادرات اليابانية التي

### هيئة الاستثمار العامة .. بين العلاقات العامة والحقيقة الاقتصادية



فواز حمد الفوزان

تأسست هيئة الاستثمار منذ نحو 15 سنة بغرض جذب رأس المال الأجنبي وتسهيل نقل المعرفة والتقنية لتخطي الجهاز البيروقراطي بغرض دعم اقتصاد المملكة. تحت قيادة سمو الأمير عبد الله بن فيصل ثم الأستاذ عمرو الدباغ حاولت الهيئة إعطاء الاستثمار في المملكة وجهاً إعلامياً جديداً مثل جائزة التنافسية، وحاولت بعض «المنافسات» مع الأجهزة البيروقراطية مثل «العمل» ووزارة التجارة «الخارجية»، إلا أنها تخطت ذلك الدور في السنوات الأخيرة إلى محاولة «الإدارة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة» من مدن اقتصادية إلى محاولات في استثمارات محتملة كبيرة ليست بالضرورة ذات بعد اقتصادي تنافسي ومستدام. يقابل هذه الخلفية المتغيرة حقيقة اقتصادية مفادها أن المملكة بلاد مصدر رأس المال. كذلك يصعب أن ترسم علاقة واضحة بين دور الهيئة وتكلفتها وحجم الاستثمار الأجنبي في المملكة. جذب الاستثمارات الأجنبية المؤثرة الذي يراهن على مزايا المملكة التنافسية في إنتاج الطاقة والصناعات البترولية لم يبدأ بالهيئة ولم ينته بتغيير أو نهاية دور الهيئة. بل إن أحد أخطاء الهيئة كان في ما سمي مجازاً الاستثمار الأجنبي حين شجعت بعض الأفراد والمؤسسات الصغيرة التي كانت في غالبها مدخلا وفرصة للكثير للتخلص من نظام «الكفيل» أكثر منها استثماراً أجنبياً وتقنية عالية، وفي هذا بعض الضرر على جهود السعودية، فهذه كانت لورش ومانجر ولم تترق للفرص الأساسية من تأسيس الهيئة. نظراً لدرجة الاستقلال وديناميكية رئيسها استطاعت ملء بعض الفراغات في القرار الاقتصادي وأخذت على عاتقها رسم بعض السياسات الاقتصادية، وهنا يتضح مدى الطبيعة البيولوجية للمؤسسات البيروقراطية فهي تستطيع التكيف والمنافسة وإيجاد مجالات جديدة، وهذا كله رغبة في البقاء والحياة الإعلامية على حساب الغرض الأساسي من تأسيسها وبطء حركة بعض الجهات الأخرى. يقاس أداء الهيئة أو المملكة حول جاذبية الاستثمار بناءً على توافر العوامل الجاذبة مثل حجم السوق ومهارة الأيدي العاملة وعمق المعرفة والتقنية والبيئة النظامية والقانونية، وما الجانب الإعلامي جزء بسيط من هذه المنظومة.

### دورة الركود والانتعاش في منطقة أمريكا اللاتينية تبعث نظيرتها في العالم المتقدم

## المؤشر العام للانتعاش مازال أدنى من حده الأقصى التاريخي المتغيرات المالية تأثرت بصورة سلبية



أعلى مستوى له في يناير 2010، كما كان أداء مؤشر الثقة إيجابياً في الشهور الأخيرة. ويصرف النظر عن ذلك، فمزال المؤشر العام للانتعاش أدنى من حده الأقصى التاريخي بشكل ملحوظ، مما يعني ضمناً انعكاس العوامل الخارجية سلباً على الصادرات والتوظيف. وتواجه كولومبيا انتعاشاً متواضعاً، وانتعش مؤشر الثقة ولكن بصورة أقل من البلاد الأخرى في المنطقة. وتعكس هذه الحالة انخفاض التوظيف ونمو الصادرات، ويرجع هذا جزئياً إلى القيود التجارية المفروضة من فنزويلا.

عملت المتغيرات الحقيقية والمالية في المكسيك على إنعاش معدلات النمو السابقة على الأزمة تماماً، ويظهر مؤشر الانتعاش العام لديها أن المؤشرات الاقتصادية العامة تقل بنسبة 10% فقط عن الحد الأقصى لمستوياتها السابقة. ويرجع هذا جزئياً إلى المتغيرات المالية التي يتحسن أدائها أكثر من أي بلد آخر في أمريكا اللاتينية. ورغم ذلك، يمثل مؤشر الثقة نقطة الضعف، مما يفسر أن المكسيك

الانتعاش بعد الأزمة. وكان أداء المتغيرات المالية جيداً، مما يفسر السبب في ظهور اتجاه إيجابي في المؤشر العام للانتعاش، وإن كان بدرجة متواضعة، في الشهور الأخيرة. ورغم ذلك، تبدي بيانات 2010 إشارات تدل على النمو، ومن المرجح أن يستأنف المؤشر الحقيقي الصعود بصورة واضحة في الشهور المقبلة. وتعيش البرازيل أقوى انتعاش في المنطقة، وفضلاً على ذلك، يكشف مؤشر الثقة في البرازيل عن سلوك متميز جزئياً لأن المقياس المركب للاستهلاك وثقة الشركات لم يتأثر بالانهيار المالي الذي حدث في 2008 - 2009، على عكس ما حدث في كثير من البلدان الأخرى بالمنطقة، وقدفاق أداء مؤشر الانتعاش الاقتصادي المركب في البرازيل ما كان عليه قبل الأزمة، ما يشير إلى أن البرازيل الآن في وضع اقتصادي أقوى مما كان عليه الحال قبل الأزمة. أما بالنسبة لشيلي، بينما مازال أداء القطاع الحقيقي ضعيفاً بشكل ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة على الأزمة.

ومن الجدير بالذكر أن الانتعاش المالي في شيلي كان سريعاً وبلغ وبعبارة أخرى، يقيس مؤشر الانتعاش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي نبض البنية الأساسية لمجموعة بعينها من البيانات، ولغرض التبسيط، يتدرج هذا المؤشر من صفر إلى 100، بالتناظر مع القيم التاريخية والعالمية. وفي خاتمة الدراسة، اتضح الاختلافات في الأداء الاقتصادي بين بلدان أمريكا اللاتينية، إذ تنتعش بعض البلدان بسرعة شديدة (البرازيل والمكسيك إلى حد ما)، وتخطو أخرى إلى الأمام ولكنها لا تتحرك بسرعة كبيرة حتى الآن (كولومبيا وشيلي وبيرو)، وتتخلف دول أخرى في المؤخرة (الأرجنتين وفنزويلا). ويعكس هذا مجموعة من العوامل، ولكن السياسات المحلية تقوم بأهم دور في تفسير الفروق. تعيش الأرجنتين حالياً انتعاشاً شديد التواضع، الأمر الذي ينشأ أساساً نتيجة لعدم وجود فرص عمل، والاتجاهات الهابطة في الإنتاج الصناعي، ومعدلات الزيادة المتواضعة لإجمالي الناتج المحلي. كما يكشف مؤشر الثقة عن اتجاه سلبى لافت للنظر، رغم إظهاره إشارات طيبة تدل على

المقدم، لكن الانتكاسة الحالية في الأسواق المالية والخوف من الهبوط المزوج من المرجح أن يؤثر على التوقعات الاقتصادية المستقبلية للمنطقة. ولتقييم الاتجاهات الاقتصادية الحالية، ووفقاً لمؤشرات تتبع الانتعاش الاقتصادي العالمي التي قدمها أسوار براساد وكريم فودة بشأن اقتصادات مجموعة العشرين، قمناً ببناء مؤشر خاص بالانتعاش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، جمع بين المتغيرات الحقيقية والمالية ومتغيرات الثقة فيما يخص أكبر سبع اقتصادات في أمريكا اللاتينية: الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا. وتمثل هذه الاقتصادات 91 % من إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. تم بناء مؤشر الانتعاش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي باستخدام تحليل المكونات الأساسية، ويحصل هذا الإجراء على تضمين التوليفات الخطية التي تضع يدها على أكبر قدر من المعلومات المشتركة بين مجموعة محددة من المتغيرات،

أمريكا اللاتينية/ مباحثات: الانتعاش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على عكس حالات انتقال العود التي حدثت سابقاً، أظهرت أمريكا اللاتينية مرونة لافتة للنظر خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وهناك كثير من العناصر التي تفرق بين الأزمتين الاقتصادييتين الأخيرة والسابقة عليها، بما في ذلك قوة أساسيات الاقتصاد المحلي الكلي، مثل انخفاض العجز الحساب المالي والجاري ودرجة أكبر من مرونة سعر الصرف. وأسفرت السياسات السلبية أيضاً عن مستوى منخفض من الدين الخارجي قصير الأجل ومستويات مرتفعة من الاحتياطات الدولية. وكان عنصر الحظ أحد العوامل أيضاً، حيث استفادت البلدان المصدرة للسلع في أمريكا اللاتينية من معدلات التبادل التجاري المرتفعة الناتجة عن النمو الاقتصادي القوي للصين. لكن القول بأن المنطقة محصنة ضد آثار الصدمات العالمية قد يكون فقط لأن ليس فقط لأن دورة الركود والانتعاش في منطقة أمريكا اللاتينية تبعث بشكل وثيق نظيرتها في العالم

لحده الأقصى. وأخيراً في فنزويلا، لا تكشف متغيرات القطاع المالي عن ملجم مختلف، وهو ما يعني ضمناً أن القوى غير المالية تقود النتائج فيما يتعلق بالمؤشر العام للانتعاش. والافتت للنظر بالنسبة لهذا المؤشر هو استمرار الاتجاه السلبى منذ عام 2004. وتقع فنزويلا الآن عند مستوى تاريخي متدنٍ من ناحية الأداء الاقتصادي، ليس بالضرورة من ناحية المستويات لكن بالضرورة من ناحية النمو.

ما زالت متخلفة عن البرازيل في ما يتعلق بالانتعاش العام. وبالنسبة لبيرو انتعشت متغيرات الثقة والمتغيرات المالية بسرعة في بيرو بعد أن فقدت في أثناء الأزمة القواعد التي كانت تقوم عليها. وتحسن أيضاً مؤشر القطاع الحقيقي، لكن بسرعة أبطأ من البرازيل والمكسيك. وفي الشهور الأخيرة، تأثرت المتغيرات المالية بصورة سلبية، ما يفسر إبقاء المؤشر العام أن أداء بيرو العام جيد نسبياً. ومع ذلك، مازال يقل بنسبة 30 % من القيمة التاريخية